S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/153
16 February 1999

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي أود أن أرفق لكم رسالة السيد طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بالنيابة المؤرخة ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ بشأن استمرار الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في تنفيذ نهجهما العدواني ضد العراق والذي يمثل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية وخرقا للأحكام والمواثيق التي تحكم هذه العلاقات، ودعوة سيادتكم أن تطلبوا من مجلس الأمن وضع حد لهذه الممارسات اللاشرعية التي تؤدي إلى تقويض دور المجلس في صون السلم والأمن الدوليين.

سأغدو ممتنا لو عملتم على تأمين توزيع رسالتي هذه ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد حميد حسن
السفير
الممثل الدائم

170299 170299 99-03994

مرفق

رسالة مؤرخة ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من نائب رئيس وزراء العراق ووزير خارجيته

أرجو إحاطتكم علما بأن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ما زالتا تمعنان في الاستمرار في تنفيذ منهجهما العدواني الغاشم ضد شعب العراق وحكومته وسيادته الوطنية وحرمة أراضيه وسلامتها، وقد تجسد هذا المنهج في سلسلة الممارسات والأعمال العدوانية السافرة التي تنفذها كل يوم وبشكل يفرض تهديدات جسيمة الخطر ليس على العراق فحسب وإنما على السلم والأمن في المنطقة وفي العالم بأسره، وبما يمثل تقويضا فعليا لجميع قواعد وأحكام القانون الدولي التي يأتي في مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة.

فقد واصل الطيران الأمريكي والبريطاني عمليات خرق مكثفة لأجواء إقليم العراق في الشمال والجنوب وذلك انطلاقا من القواعد العسكرية المقامة على الأراضي السعودية والكويتية والتركية، بذريعة الإبقاء على إجراءات مناطق حظر الطيران التي هي بحد ذاتها إجراءات خارجة عن القانون ولا تستند إلى أية شرعية دولية. بل وكما تعلمون جيدا ويعلم العالم بأسره بأن الإدارتين الأمريكية والبريطانية عملتا على فرض هاتين المنطقتين وفق ما تمليه متطلبات تحقيق مصالحهما وأهدافهما الذاتية في العراق وفي المنطقة وهي أهداف لا تمت بأية صلة لقرارات مجلس الأمن ولا لما تنص عليه مبادئ القانون الدولي.

ما فتئت الوقائع تبرهن يوما بعد آخر هذا النهج العدواني ضد العراق. ففيما يتعلق بالضربات المستمرة والمكثفة التي تقوم بها الطائرات الأمريكية والبريطانية ضد العديد من المواقع المدنية العراقية وبما فيها المدن والأحياء السكنية الآهلة بالسكان وآخرها ضرب أحياء سكنية في مدينة البصرة صباح يوم ١٩٩٩/١/٢٥.

فقد نشرت صحيفة الواشنطن بوست في عددها الصادر في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ مقالا نقلت فيه عن موظف كبير في الإدارة الأمريكية، ومن بين المعنيين بعملية صنع القرار، قوله في وصف هذه الضربات بأنها "طريقة للوصول إلى الهدف بشكل يرضي الجميع. حيث يتم تحقيق الأهداف دون ارتطام أية مراكب، (...) وإذا ما قمنا بشن حملة واسعة فسوف يتساءل الناس ما الذي أثار هذا!!".

يظهر من هذا التصريح أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن شهدت استنكار العالم بأسره للهجوم الذي شنته ضد أراضي العراق والذي لم تتمكن من خلاله تحقيق هدفها الرئيسي في تغيير النظام الوطني في العراق، بدأت تخطط للقيام بعمليات عسكرية من طراز آخر تعتمد فيها أسلوب "الضربات القصيرة ذات التقنية العالية" التي تمكنها على الأمد البعيد من تحقيق أهدافها دون إثارة الرأي العام العربي والعالمي ضدها.

كما أعلن هذه السياسة، وبكل وضوح، الممثل الدائم المؤقت للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة السفير بيتر بيرلي الذي أكد في مقابلة أجرتها معه صحيفة الحياة في عددها الصادر في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، قائلا "إن سياستنا هي استبدال النظام على المدى البعيد" كما أشار قائلا "إننا مصرون على المضي في فرض الحظر على الطيران وإذا وجد آخرون في مجلس الأمن أن هذا غير مقبول لديهم أو لا يعجبهم فهذا رأيهم وقرارهم".

ويظهر واضحا من تصريح السفير الأمريكي مدى استخفاف الإدارة الأمريكية بإرادة المجتمع الدولي وبشكل خاص الدول الأخرى الأعضاء في مجلس الأمن والتي ترفض هذه السياسة الأمريكية المناقضة لميثاق الأمم المتحدة وللمهمة التي أوكلها الميثاق إلى مجلس الأمن.

صاحب السيادة،

إن سكوت الأمم المتحدة على هذه الممارسات الأمريكية والبريطانية ستكون له أبعاد خطرة على السلم والأمن الدوليين إذ سيشكل بداية لانهيار نظام الأمن الجماعي الذي كرسه ميثاق الأمم المتحدة، كما سيشكل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية وخرقا للأحكام والمواثيق التي تحكم هذه العلاقات، والتي يأتي في مقدمتها قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي تقضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتي أكدت ذلك الفقرة (٧) من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة والتي لم تسوغ حتى للأمم المتحدة ذاتها التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي للدول.

إن حكومة جمهورية العراق إذ تلفت انتباهكم إلى هذه الظاهرة الخطيرة التي تمارسها، دولة عضو دائم في مجلس الأمن، أمام أنظار العالم بأسره تأمل بأن تبادروا بدعوة مجلس الأمن للنهوض بكامل مسؤولياته الموكولة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ووضع حد لهذه الممارسات اللاشرعية التي تقوم بها أمريكا وبريطانيا والتي تؤدي إلى تقويض دوره في صون السلم والأمن الدوليين.

وتحتفظ حكومة جمهورية العراق بحقها الكامل وبموجب القانون الدولي في الدفاع عن سلامة أبناء شعبها وعن حرمة أجواء وأراضي إقليمها، وفي مطالبة الدول المعتدية والدول التي تسهل العدوان وتشارك فيه من خلال تقديم قواعدها الجوية لانطلاق هذه الطائرات المغيرة كالسعودية والكويت وتركيا بالتعويضات الكاملة عن جميع الأضرار البشرية المادية والمعنوية التي لحقت وتلحق بشعب العراق.

سأغدو ممتنا لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) طارق عزيز
نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الخارجية وكالة

- - - - -